



إن الحمد لله، نحمدُه ونستغفِرُه ونستعينُه ونستهديه ونحوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيناتِ أعمالنا، من يهدِ اللهُ فلا مضلٍّ له ومن يضلُّ فلا هادي له. وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له وأشهدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه، بعثَ اللهُ رحمةً للعالمين هادياً ومبشراً وتذيراً. بلغَ الرسالة وأدى الأمانة ونصحَ الأمة فجزاؤه اللَّهُ خيرٌ ما جزى نبِيًّا من أئبياته. صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، وعلى أصحابه وأل بيته ، وعلى من أحبهم إلى يوم الدين.

### أما بعد

فإن الله تعالى حفظ هذا الدين بحفظ مصادريه الكتاب والسنّة، ومن تمام المحافظة على الدين، ما جاء في الشرع من التحذير من الفرق الغوية، وأهل الضلالات البدعية ، التي فرقت شمل الأمة، وجابت السنّة، وزادت في الدين ما ليس منه. ومن الفرق التي حذر منها النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمته المرجنة والخوارج ، ومن نهج نهجهم ، ومشي على ضريهم ، وقال بقولهم

ومن عجيب ما سمعنا في هذا الزمان من ليسوا لباس العلماء ومسوح الفقهاء، وهم من الجهلاء ، وأصحاب البدع والضلالات ، لأنهم خالفوا منهج أهل السنّة والجماعة ، ودين رب الأرض والسموات، فقالوا بقول السفهاء أهل الإرجاء (لا يضر مع الإيمان شيء)، أو قالوا بقول الغلة من الخوارج (فَكَفَرُوا بِالْمُخَالَفَ بِأَرْتَكَابِ الْمُعَاصِيِّ وَالْكُبَاثِ). واتبعهم الجاهلون والمغرر بهم من الواهمين أصحاب الهوى والقلوب الهاوية والذين لا حظ لهم في العلم والفهم والدين. فشرعت في كتابة هذا المقال حتى يعلم القاصي والداني بالفرق بين الفريقين ، ويتعلم الجاهل ، ويعد المغدور ويتوقف المفتون عن الأقوال التي تخالف منهج أهل السنّة والجماعة من المنقول والمعقول.

### خطر التكفير:

لا يسأع في التكفير من كان عنده مسكة من ورع ودين، أو شذرة من علم ويقين، ذلك بأن التكفير ويل العاقبة، بشعرة، تتصدع له القلوب المؤمنة، وتتفزع منه النفوس المطمئنة. وذلك لما يتربط عليه من أحكام عديدة، ووجوه من الوعيد شديدة، كوجوب اللعنة، والغضب ، والطبع على القلب، وحبوط الأعمال، والخزي والعار، وعدم المغفرة، ثم الخلود أبداً الآبين في عذاب من رجز أليم، هذا إلى جانب مفارقة الزوجات ، وعداوة الأهل والأصحاب ، واستحقاق القتل ، وعدم الميراث ، وتحريم الصلاة عليه، وإبعاد دفنه عن مقابر المسلمين، إلى غير ذلك مما هو مزبور في مصنفات الفقه ودواوين الأحكام.

عن عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إِنَّمَا رَجُلًا لَّا خَيْرَ بِهِ إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِنَّ رَجُلًا عَلَيْهِ مَتَّفِقًا عَلَيْهِ)**

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لَا تَحَاسِدُوا، وَلَا تَنَاجِشُوا، وَلَا تَبَاعَضُوا، وَلَا يَبْعَضُوكُمْ عَلَى بَيْعٍ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْرَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَهَا وَيُشَبِّهُ إِلَيْيَ صَدَرَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ بِحَسْبِ امْرِئٍ مِّنَ الشَّرِّ إِنْ يَحْفَرْ أَخَاهُ الْمُسْلِمُ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمَّهُ وَمَالَهُ وَعَرَضَهُ (رواه مسلم).**

وعن ثابت بن الصحاح قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَابُهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَكُنْتُمْ نَكْتُلُهُ وَمَنْ رَمَ مُؤْمِنًا بِكَفْرٍ فَهُوَ كُفَّالٌ (رواه البخاري)**

**قال العلاء بن زياد التابعي:** (ما يضرك شهادت على مسلم بکفر أو قتله). حلية الأولياء

وقال أبو حماد الغزالى: (والذي ينبغي الاحتراز منه: "التكفير" ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم). الاقتصاد في الاعتقاد

وقال ابن أبي العز الحنفي: (واعلم رحمك الله وإيانا، أن باب التكبير وعدم التكبير، بباب عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثير فيه الافتراق، وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم، فالناس فيه، في جنس تكبير أهل المقالات والعقائد الفاسدة المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكبير أهل الكبائر العملية).  
شرح الطحاوية

### الخوارج وبدعة التكفير:

من أبرز سمات الخوارج أنهم كفروا المسلمين بما ليس بكافر شرعاً، فإنهم فهموا من بعض نصوص الوعيد أن من وقع منه هذا الذنب، فإنه يكون كافراً مخلداً في نار جهنم، وهذا من أكبر أسباب خروجهم عن جماعة المسلمين، ويروزهم على المسلمين بالسيف والقتل.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: ) الخوارج يكفرون من ذنبي أو من سرق، أو سفك الدم، بل كل كبيرة إذا فعلها المسلم كفر!!  
وال المسلم لا يكفر إلا بالشرك) انتهى كلامه

### منهج أهل السنة في الرد على بدعة التكفير:

إن سبب التكفير عند الخوارج هو أن الكفر شيء واحد وهكذا الشرك والنفاق والظلم والفسق، بل إنهم يكفرون بالذنوب التي لم تسمى في الشرع كفراً ولا شركاً. ولو أنهم فصلوا بين الكفر الأكبر والأصغر، والشرك الأكبر والأصغر، والنفاق الأكبر والأصغر، والظلم الأكبر والأصغر ، والفسق الأكبر والأصغر، لما وقعوا في التكفير. ولفرقوا بين من أقر بالآلوهية وصد منه نوع كفر أصغر، أو شرك أصغر وبين من وقع منه نوع كفر أكبر ، أو شرك أكبر ولوافقوا أهل السنة والجماعة في التفصيل ، وخرجوا من التكفير.

### قول السلف في التكفير بالذنوب والمعاصي:

نص العلماء من السلف والخلف على أن من أصول أهل السنة عدم التكفير بكل الذنوب.

قال أبو حنيفة: (ولا نكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة، إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميء مؤمناً حقيقة، ويجوز أن يكون مومناً فاسقاً غير كافر). الفقه الأكبر

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: (إن الذي عندنا في هذا الباب كله: أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفراً، ولكنها إنما تغفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله). الإيمان

وقال الإمام الطحاوي: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لم عمله). العقيدة الطحاوية

وقال ابن بطة: (وقد أجمعوا العلماء لا خلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب ، ولا نخرجه من الإسلام بمعصية ، نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء). الإبابة الصغرى

وقال النووي: (واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع). شرح النووي

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إنه قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة، أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ولا يخرجونه من الإسلام بعمل، إذا كان فعلاً منهاً عنه، مثل الزنا، والسرقة وشر الخمر، ما ليم يتضمن ترك الإيمان). مجموع الفتاوى

فدللت النصوص وأقوال الأئمة على أن المسلم لا يكفر بمجرد ارتكابه للذنوب، سواء كانت هذه الذنوب متعلقة بترك المأمورات أو فعل المحظورات.

ولكن ينبغي مراعاة أن لا يكون الذنب منصوصاً على الكفر به كفراً أكبر، أو مما ينافي الإيمان بالله . ولذلك امتنع بعض العلماء من إطلاق القول بأننا لا نكفر أحداً بذنب بل قال: لا نكفرهم بكل ذنب كما يفعل الخوارج، وفرق بين النفي العام ونفي العموم، والواجب هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب.

ومما ينبغي مراعاته أيضاً دخول البدع تحت هذه القاعدة إذ البدع من جملة المعاصي وهي متفاوتة بحسب تفاوت المعاصي فكما أنه لا يكفر بكل ذنب فكذلك لا يكفر بكل بيعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنبه ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا الناس إليها كافراً في الباطن، إلا إذا كان منافقاً، فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول، وما جاء به ، وقد غلط في بعض من تأول من البدع، فهذا ليس بكافر أصلاً، والخوارج كانوا من أظهر الناس بيعة وقتلاؤ للأئمة وتکفیراً لها، ولم يكن في الصحابة من يکفّرهم لا على بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمتهم في المسلمين الظالمين المعتدين). مجموع الفتاوى

### وللحديث بقية

إن قدر الله البقاء واللقاء

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر  
رابط الموقع : [www.mohammdfarag.com](http://www.mohammdfarag.com)